NPT/CONF.2026/PC.III/WP.22

1 April 2025
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026

الدورة الثالثة

نيويورك، 28 نيسان/أبريل – 9 أيار/مايو 2025

نزع السلاح النووي

ورقة عمل مقدَّمة من أعضاء مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

1 – تؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن المعاهدة ركيزة أساسية للسعي من أجل تحقيق نزع السلاح النووي.

2 – وتكرر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة التأكيد على أن كل مادة من المعاهدة ملزمة لجميع الدول الأطراف في جميع الأوقات وفي جميع الظروف.

3 – وتعيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة التأكيد على المواقف المبدئية لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن نزع السلاح النووي، الذي لا يزال يشكل أولويتها العليا، وبشأن المسألة المتصلة به وهي عدم الانتشار النووي بجميع جوانبه. وتشدد المجموعة على قلقها البالغ إزاء الخطر الذي يهدد البشرية بسبب استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. وتؤكد المجموعة من جديد أيضا أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية والضمان الملزم قانوناً بأنها لن تُنتَج مرة أخرى على الإطلاق هما الضمانة القاطعة الوحيدة التي تكفل عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتشدد المجموعة كذلك على أن الجهود الرامية إلى الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية يجب أن تقترن بجهود متزامنة تستهدف نزع السلاح النووي.

4 – وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى أن مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010، سعياً إلى التنفيذ الكامل والفعال والعاجل للالتزام بنزع السلاح النووي بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة والفقرتين 3 و 4 (ج) من مقرر عام 1995 المعنون "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"، وبناءً على الخطوات العملية الثلاث عشرة التي تم الاتفاق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2000، لا سيما التعهد القاطع للدول الحائزة لأسلحة نووية بتحقيق هدف الإزالة الكاملة لأسلحتها النووية، اتفق على خطة عمل لنزع

140425 040425 25-05222 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

السلاح النووي تتضمن تدابير ملموسة لتسريع التقدم نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتدعو مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى التنفيذ الكامل لهذه الالتزامات والتعهدات وترفض أي مقترحات من شأنها أن تُخضع هذه الالتزامات والتعهدات التي سبق الاتفاق عليها لشروط مسبقة بذريعة وجود عوامل سياسية وأمنية.

5 - وفي هذا السياق، تشير المجموعة كذلك إلى أن الدول الحائزة لأسلحة نووية التزمت، في الإجراء 5 من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010، بالإسراع بإحراز تقدم ملموس في الخطوات المؤدية إلى نزع السلاح النووي، من خلال جملة أمور، منها: (أ) السعي على وجه السرعة إلى تحقيق تخفيض شامل للمخزون العالمي من الأسلحة النووية بجميع أنواعها؛ (ب) تناول مسألة جميع الأسلحة النووية، بغض النظر عن نوعها أو مكان وجودها، باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي العام؛ (ج) مواصلة تقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع المفاهيم والعقائد والسياسات العسكرية والأمنية؛ (د) مناقشة السياسات التي يمكن أن تمنع استخدام الأسلحة النووية وتؤدي إلى إزالتها في نهاية المطاف، ويمكن أن تقلل من خطر الحرب النووية وتسهم في عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي؛ (هـ) النظر فيما لدى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من مصلحة مشروعة في مواصلة تخفيض الجاهزية العملياتية لنظم الأسلحة النووية بطرق تعزز الاستقرار والأمن الدوليين؛ (و) الحد من مخاطر الاستخدام العرضي للأسلحة النووية؛ (ز) مواصلة تعزيز الشفافية وزيادة الثقة المتبادلة.

6 - وتشعر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بالجزع إزاء مرور قرابة 80 عاما على اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة أول قرار يدعو إلى إزالة الأسلحة النووية دون أن يتسنى حتى الآن تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء استمرار عدم إحراز تقدم من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية في تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي، وهو ما يمكن أن يقوض هدف المعاهدة ومقصدها ومصداقية نظام عدم الانتشار.

7 - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها البالغ إزاء المراجعة المعلنة لسياسة المملكة المتحدة في مجال الأسلحة النووية، على النحو الوارد في المراجعة المتكاملة لعام 2021، التي تشمل زيادة سقف مخزونها من الأسلحة النووية بنسبة تصل إلى 44 في المائة، وخفض عتبة الاستخدام المحتمل لهذه الأسلحة، والحد من الشفافية فيما يتعلق بأسلحتها النووية. فهذه السياسة تتعارض مع روح المعاهدة وأهدافها وتدل على حالة واضحة من عدم الامتثال للالتزامات القانونية المنصوص عليها في المادة السادسة منها.

8 - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع من وجود التزام بالعمل، بحسن نية، على متابعة وإكمال المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية مشددة وفعالة.

9 - وفي سياق استعراض الإجراء 5 (ج) من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010، لا تزال مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تشعر ببالغ القلق إزاء العقائد العسكرية والأمنية لدى الدول الحائزة لأسلحة نووية التي تحدد الأسس المنطقية لاستخدام الأسلحة النووية، كما يتجلى من استعراض الوضع النووي الذي أجرته مؤخراً إحدى الدول الحائزة لأسلحة نووية بهدف النظر في توسيع نطاق الظروف التي يمكن فيها استخدام هذه الأسلحة. ولا تزال مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة

تشعر ببالغ القلق أيضا جراء المفهوم الاستراتيجي للدفاع والأمن لدى أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي، وهو مفهوم يبرر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ويحافظ بصورة لا مبرر لها على مفهوم الأمن المستند إلى التحالفات العسكرية النووية وسياسات الردع النووي. وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء السياسات والممارسات التي تتعارض مع مبادئ المعاهدة وأهدافها مثل ترتيبات تقاسم الأسلحة النووية المستمرة والمتطورة والردع الموسع.

10 - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها بشكل متعدد الأطراف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، توفر الطريقة المستدامة الوحيدة لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي.

11 - وتكرر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة دعوتها القوية إلى التنفيذ الكامل والمنهجي للتعهد القاطع الذي قدمته الدول الحائزة لأسلحة نووية في المؤتمر الاستعراضي لعام 2000، بطرق منها تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة، لتحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، وهو تعهد أعاد مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010 تأكيده أيضا.

12 - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، في سياق تنفيذ تعهدها القاطع بتحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية، التزمت، وفقا للإجراء 3 من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010، ببذل مزيد من الجهود للحد من جميع أنواع الأسلحة النووية وإزالتها في نهاية المطاف، بسبل منها اتخاذ تدابير انفرادية وثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف. وتعرب المجموعة عن خيبة أملها إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ هذا الالتزام. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى الامتثال التام لما تقتضيه هذه التعهدات من أجل الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب المادة السادسة.

13 - وفي هذا الصدد، تؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة، على وجه الخصوص، الأهمية القصوى والضرورة الملحة للتنفيذ الكامل والفوري لالتزامات الدول الحائزة لأسلحة نووية بموجب الإجراء 5 من خطة العمل لنزع السلاح النووي التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010.

14 - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى التقارير المقدمة في إطار الإجراء 5 من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010 إلى اللجنة التحضيرية في عام 2014، وتدعو مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2026 ولجنته التحضيرية إلى تقييم الخطوات التالية نحو التنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة والنظر فيها تحقيقاً للهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

15 - وترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بعقد أول اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة معني بنزع السلاح النووي في 26 أيلول/سبتمبر 2013 وتشدد على أن التأييد القوي المعرب عنه في ذلك الاجتماع لاتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية يدل على أن نزع السلاح النووي لا يزال يمثل الأولوية القصوى للمجتمع الدولي.

16 - وفي هذا السياق، ترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة باتخاذ الجمعية العامة القرارات 32/68 و 34/70 و 71/71 و 251/72 و 40/73 و 54/74 و 45/75 و 36/76 و 47/77 و 27/78 و 47/79 المعنونة "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013"، التي قامت فيها الجمعية خصوصا بما يلي: (أ) دعت إلى التعجيل ببدء التفاوض في مؤتمر

نزع السلاح على تدابير فعالة لنزع السلاح النووي بغية التوصل إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما يشمل بوجه خاص التفاوض بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية؛ (ب) قررت أن تعقد في نيويورك في موعد يحدد لاحقاً مؤتمراً دولياً رفيع المستوى للأمم المتحدة معنياً بنزع السلاح النووي من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد؛ (ج) أعلنت يوم 26 أيلول/سبتمبر يوما دوليا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وترحب كذلك باتخاذ القرار 58/69 بشأن هذا الموضوع. وتدعو المجموعة إلى التنفيذ الكامل لهذه القرارات، التي توفر طريقا ملموسا لتحقيق هدف نزع السلاح النووي.

17 - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى الإجراء 6 من إجراءات خطة العمل لنزع السلاح النووي المنبثقة عن مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010، الذي اتفقت من خلاله جميع الدول على أن يقوم مؤتمر نزع السلاح فورا بإنشاء هيئة فرعية لتناول مسألة نزع السلاح النووي في سياق برنامج عمل شامل ومتوازن متفق عليه. وتعرب المجموعة عن بالغ الأسف لاستمرار بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية في اتخاذ مواقف متصلبة، الأمر الذي حال دون تمكّن مؤتمر نزع السلاح من إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن نزع السلاح النووي.

18 - وفي هذا الصدد، تعيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تأكيد الضرورة الملحة للتفاوض على برنامج مرحلي لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد واعتماده.

19 - وفي السياق ذاته، تكرر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة دعوتها مؤتمر نزع السلاح إلى القيام فورا وعلى سبيل الأولوية القصوى بإنشاء هيئة فرعية للتفاوض على اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها أو التهديد باستعمالها، ولوضع ترتيبات لتدميرها، وإبرام هذه الاتفاقية.

20 - وتؤيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بقوة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية وإزالة جميع ما تم إنتاجه في الماضي والمخزونات الموجودة من هذه المواد، بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، مع مراعاة كل من هدفي نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، دون المساس بحق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غير القابل للتصرف، في تطوير البحوث، وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية، بما في ذلك ما تم إنتاجه من مواد انشطارية في الماضي والمخزونات الموجودة منها وإنتاجها في المستقبل في إطار الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا السياق، تدعو المجموعة الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى تنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بالإجراء 16 من خطة العمل المنبثقة عن مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010 بشأن وضع المواد الانشطارية التي لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية تحت إشراف الوكالة أو غيرها من آليات التحقق الدولية المناسبة ضمانا لبقاء هذه المواد خارج البرامج العسكرية إلى الأبد.

21 - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في المعاهدة قد وافقت سابقا على تعهد ملزم قانوناً بعدم إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

22 - ولا تزال مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تشعر ببالغ القلق إزاء عدم إحراز تقدم في تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. فقيام الدول الحائزة لأسلحة نووية بتحديث أسلحتها النووية ونظم إيصالها، وما يتصل بها من بنية تحتية يقوض التخفيضات الثنائية والانفرادية. ولكي تفي الدول الحائزة

لأسلحة نووية بواجباتها المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة، وكذلك التزاماتها بموجب الخطوات العملية الثلاث عشرة وخطة العمل لنزع السلاح النووي المنبثقة عن مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010، يجب عليها أن تتخلى فوراً عن خططها الرامية إلى مواصلة الاستثمار في تحديث أسلحتها النووية وما يتصل بها من مرافق أو تحسينها أو إصلاحها أو تمديد صلاحيتها.

23 - وتشعر المجموعة بالقلق أيضا إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في تعزيز الشفافية، وفقا لما يقتضيه الإجراء 5 (ز).

24 - وأحاطت مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة علما بوفاء الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بالتزاماتهما بموجب المعاهدة المبرمة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وتمديد المعاهدة حتى عام 2026. ودعت الدول الأعضاء في المجموعة إلى التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة، وكذلك إلى تجديد الالتزامات المتفق عليها في إطارها. غير أنها أعربت عن قلقها البالغ إزاء استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة وإزاء استراتيجيتها للأمن الوطني، وكلاهما يتنافيان مع التزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم الانتشار وتعهداتها القاطعة بموجب الوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية للدول الأطراف في المعاهدة بتحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية، ويهددان السلام والأمن الدوليين. وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أهمية مواصلة الحوار الاستراتيجي وتعرب عن قلقها من أن الالتزامات المحلية بتحديث الأسلحة النووية تقوض بشدة الأثر الفعلي لأي تخفيضات متوخاة في المعاهدات الثنائية المتعلقة بنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة، مثل معاهدة ستارت الجديدة على أن يكون مفهوما أن "تحديد الأسلحة ليس بديلا عن الالتزامات والتعهدات المتعلقة بنزع السلاح".

25 - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أيضا على أن تدابير الحد من المخاطر النووية، بما فيها التخفيضات في عمليات نشر الأسلحة النووية وفي جاهزيتها العملياتية، لا يمكن أن تكون بديلا عن تخفيض الأسلحة النووية بطريقة لا رجعة فيها وإزالتها بشكل كامل، وبناء على ذلك، تدعو الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى تطبيق مبادئ الشفافية وعدم الرجعة وإمكانية التحقق على جميع هذه التخفيضات، وإلى مواصلة تخفيض ترساناتها النووية، سواء منها الرؤوس الحربية أو نظم الإيصال، إسهاماً في الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح النووي وتسهيل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية في أقرب موعد. وتشير المجموعة أيضا إلى التزام الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، بموجب الإجراء 4 من خطة العمل لنزع السلاح النووي المنبثقة عن مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010، فيما يتصل بالتنفيذ الكامل لمعاهدة ستارت الجديدة وتحثهما بشدة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتخفيض ترسانتيهما النوويتين بشكل أكبر من أجل بلوغ هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

26 - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها إزاء الآثار السلبية المترتبة على استحداث ونشر منظومات دفاعية مضادة للقذائف التسيارية وخطر تسليح الفضاء الخارجي وإزاء النتائج الأمنية السلبية المترتبة على نشر هذه المنظومات، التي قد تثير سباقاً (سباقات) للتسلح وتؤدي إلى مواصلة تطوير منظومات قذائف متقدمة وإلى زيادة في عدد الأسلحة النووية. وتشدد المجموعة على الأهمية القصوى للامتثال الصارم لأحكام الاتفاقات القائمة بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح ذات الصلة بالفضاء الخارجي، بما فيها الاتفاقات الثنائية، ولأحكام النظام القانوني المعمول به فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي. وتشدد المجموعة كذلك على الحاجة الملحة إلى البدء في العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وفقاً لقرار الجمعية العامة 32/74.

27 - وتعتقد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أيضا أن تطوير الأسلحة النووية وتحسين نوعيتها، واستحداث أنواع جديدة متطورة من هذه الأسلحة، وتحديد أهداف جديدة لخدمة أغراض عدوانية في إطار مكافحة الانتشار، وعدم إحراز تقدم في تقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية، كلها أمور تزيد من تقويض الالتزامات بنزع السلاح.

28 - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى لا يعني ضمناً احتفاظ الدول الحائزة لأسلحة نووية بترساناتها النووية إلى أجل غير مسمى، وترى في هذا الصدد أن أي افتراض بحيازة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى يتنافى مع سلامة نظام منع انتشار الأسلحة النووية واستدامته على المستويين الرأسي والأفقي على حد سواء، كما يتنافى مع الهدف الأعم المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين.

29 - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة من جديد كذلك أن جميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، التي تخلت عن خيار السلاح النووي بانضمامها إلى المعاهدة، لها حق مشروع، إلى أن تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، في جملة أمور منها الحصول على ضمانات أمنية ملزمة قانوناً تكون فعالة وعالمية وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة عنها بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها مهما كانت الظروف. وريثما تتم الإزالة التامة للأسلحة النووية، تدعو المجموعة أيضا الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى الالتزام بسياسة عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية، كتدبير مؤقت وليس كبديل لنزع السلاح النووي.

30 - وترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتعتبر هذه المناطق خطوات إيجابية وتدابير هامة نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بالجهود الرامية إلى إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، تؤيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتدعو إلى التنفيذ الكامل لقرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط، الذي يعد جزءا أساسيا لا يتجزأ من حزمة القرارات التي تم التوصل إليها دون تصويت والتي أتاحت تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام 1995. ويظل القرار ساريا إلى أن تتحقق أهدافه.

31 - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة من جديد أنه يجب على الدول، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها.

32 - وفي هذا الصدد، تشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة 8 تموز/يوليه 1996 بشأن *مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها*، التي تفيد بأنه "ليس في القانون الدولي لا العرفي أو القانون الدولي الاتفاقي ما يجيز على وجه التحديد التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها" وبأن "التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها مخالف بصورة عامة لقواعد القانون الدولي المنطبقة في أوقات النزاع المسلح، وخاصة مبادئ القانون الإنساني وقواعده".

33 - وبناء على ذلك، ترى مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن من واجب الدول الحائزة للأسلحة النووية، ريثما تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، باعتبارها الضمان المطلق الوحيد بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، أن تمتنع بجدية عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، أيا كانت الظروف، ضد أي دولة غير حائزة لأسلحة نووية تكون طرفا في المعاهدة. وترى المجموعة أن أي استخدام للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها سيكون جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني. وتعتقد المجموعة كذلك أن مجرد حيازة أسلحة نووية يتنافى مع مبادئ القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة بقوة إلى استبعاد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها استبعاداً تاماً من العقائد العسكرية.

34 - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أهمية تحقيق انضمام جميع الدول إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعلى أهمية تحقيق بدء نفاذها بعد التصديق عليها من جانب ما تبقى من الدول التي يتعين أن تصدق عليها لكي يبدأ نفاذها، ومنها خصوصا الدول الثلاث الحائزة لأسلحة نووية، بما يسهم في عملية نزع السلاح النووي وتعزيز السلام والأمن الدوليين. وتشدد المجموعة على أن الدول الحائزة لأسلحة نووية تتحمل مسؤولية خاصة عن أخذ زمام المبادرة في هذا المجال عملا بالإجراء 10 من خطة العمل لعام 2010 لتشجيع بلدان المرفق 2 على التوقيع والتصديق، ولا سيما تلك البلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تزال تشغّل منشآت نووية غير خاضعة للضمانات.

35 - وتكرر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة دعوتها إلى إنشاء هيئة فرعية، على سبيل الأولوية، تعنى بنزع السلاح النووي في إطار اللجنة الرئيسية الأولى، وتكلَّف بالتركيز على مسألة الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة وعلى اتخاذ مزيد من التدابير العملية اللازمة لتحقيق تقدم في هذا الصدد.

36 - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن اعتزامها مواصلة بذل جهود جماعية سعياً إلى تحقيق أولوياتها ضمن عملية استعراض المعاهدة عام 2026.

37 - وتلاحظ مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة ببالغ القلق النفقات الضخمة التي تتكبدها حاليا الدول الحائزة لأسلحة نووية، في تحديث قواتها النووية وتطوير أسلحة نووية أحدث وأكثر فعالية، بما في ذلك تطوير رؤوس حربية نووية منخفضة القوة، مما يؤدي، من خلال زيادة دور هذه الأسلحة اللاإنسانية في عقائدها العسكرية، إلى خفض عتبة الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية. وبناء على ذلك، تدعو المجموعة بقوة إلى وقف فوري لهذا الاتجاه، الذي يشكل في الواقع سباقا جديدا للتسلح النووي.

38 - وتعيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة التأكيد بقلق على أن التحسينات في الأسلحة النووية الحالية واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية على نحو ما تقتضيه العقائد العسكرية في بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية، بما في ذلك استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة، يشكل انتهاكاً لالتزاماتها القانونية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، وكذلك التزاماتها بتقليص دور الأسلحة النووية في سياساتها العسكرية والأمنية، ويتعارض مع الضمانات الأمنية السلبية التي قدمتها الدول الحائزة لأسلحة نووية. وتشدد المجموعة مرة أخرى على أن هذه التحسينات، وكذلك استحداث أنواع جديدة من تلك الأسلحة، تنتهك أيضا الالتزامات التي قطعتها الدول الحائزة لأسلحة نووية على نفسها وقت إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفي مؤتمرات الاستعراض.

39 - وترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وأحاطت المجموعة علما باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في 7 تموز/يوليه 2017 في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها؛ وبدء نفاذها، في 22 كانون الثاني/ يناير 2021؛ وعقد أول ثلاثة اجتماعات للدول الأطراف والوثائق الختامية المنبثقة عنها. ومن المأمول أن تسهم المعاهدة في النهوض بتحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتلتزم الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية التي هي أعضاء في حركة عدم الانحياز التزاما تاما بتنفيذها وهي تشارك بشكل بناء في التحضير للمؤتمر الاستعراضي الأول للمعاهدة من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

40 - وتشيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز للمضي قدما بتحقيق هدف نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بمبادرة الحركة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المقبل المعني بنزع السلاح النووي، في إطار قرار الجمعية العامة 47/79 والقرارات اللاحقة، في نيويورك في موعد يتقرر في وقت لاحق، كمتابعة لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي عُقد لأول مرة في 26 أيلول/سبتمبر 2013، وذلك لاستعراض التقدم المحرز في هذا الصدد. ومع مراعاة المساهمة التي سيقدمها هذا المؤتمر في النهوض بتحقيق هدف نزع السلاح النووي، تحث المجموعة جميع الدول الأطراف في المعاهدة على المشاركة في المؤتمر على أعلى مستوى.